

## التوصيات المتعلقة بالسياسات الصادرة عن

### الاجتماع الثالث عشر

### لمجموعة عمل الكومسيك للزراعة

عقدت مجموعة عمل الكومسيك للزراعة (AWG) بنجاح اجتماعها الثالث عشر في 21 فبراير 2019 في أنقرة، بتركيا تحت عنوان "مراجعة سياسات التجارة الزراعية لتعزيز التجارة الزراعية داخل منظمة التعاون الإسلامي".

خلال الاجتماع، أجرت مجموعة عمل الكومسيك للزراعة مداولات بشأن سياسات التجارة الزراعية السليمة لتعزيز التجارة الزراعية داخل منظمة التعاون الإسلامي. كانت وثيقة غرفة الاجتماعات، التي تم إعدادها وفقاً للنتائج الرئيسية لتقرير البحث الذي تم إجراؤه خصيصاً للاجتماع الثالث عشر لمجموعة عمل الكومسيك للزراعة والمخصص لإجابات الدول الأعضاء على أسئلة السياسة، هي المدخل الرئيسي للمناقشات. اتفق المشاركون في أثناء الاجتماع على التوصيات الخاصة بالسياسات والتي تضمنتها الوثيقة الصادرة عن الاجتماع. تشمل الوثيقة الحالية التوصيات الخاصة بالسياسات التي أبرزها الاجتماع.

**التوصيات المتعلقة بالسياسات 1: الترويج للمنتجات الزراعية المتخصصة وشهادات الحلال من خلال تنويع المنتجات والعلامات التجارية واستراتيجيات التسويق والحملات الإعلانية.**

#### الأساس المنطقي:

تواجه الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي منافسة من بعضها البعض في منتجات زراعية محددة وفي بعض الأسواق في جميع أنحاء العالم. وهذا يجعل من ترويج التجارة الزراعية داخل منظمة التعاون الإسلامي قضية تمثل تحدياً. تحتاج سياسات تيسير التجارة والتي تتراوح بين تنويع المنتجات ووضع العلامات التجارية إلى استراتيجيات التسويق والحملات الإعلانية، إلى تصميمها وتنفيذها في الدول الأعضاء. تحتاج الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى الترويج للمنتجات الزراعية المتخصصة لزملائها من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في ظل فهم متبادل للمنافع بصورة أكثر تحديداً.

هنالك مجموعات من المنتجات الرئيسية والتي يمكن أن تكون حاسمة في تعزيز التجارة الزراعية داخل منظمة التعاون الإسلامي، لكنها لا تخضع لحماية عالية من التعريفات الجمركية. وتُعد قضايا توحيد المعايير والإصدار لهذه المنتجات ذات أهمية قصوى بالنسبة لواقعي السياسات. وعلى هذا النحو، فإن عملية إصدار شهادة حلال لمنتجات اللحوم، في كافة أنحاء منطقة منظمة التعاون الإسلامي هي بُعد سياسي حاسم والذي يمكن استخدامه بفعالية لتعزيز التجارة الزراعية داخل منظمة التعاون الإسلامي في منتجات اللحوم. كما يجب معالجة مشكلة إصدار شهادات حلال ضمن منظور أوسع للتصنيف والإعلان وتوحيد المعايير. وفي هذا الصدد، تحتاج الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى التفكير في استراتيجيات فعالة للترويج والتسويق للمنتجات الزراعية المتخصصة والحلال حيث يتطلب إنتاج هذه المنتجات جهداً خاصاً.

**التوصيات المتعلقة بالسياسات 2: تعزيز التعاون التجاري (مثل تعزيز الاستثمارات الزراعية، وإلغاء تأشيرات العمل، وما إلى ذلك) والتعاون غير التجاري (مثل تبادل أفضل الممارسات والخبرات التقنية، ووضع معايير السلامة، وما إلى ذلك) بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في المجالات المتعلقة بالتجارة الزراعية .**

#### الأساس المنطقي:

تتباين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في الوفرة النسبية للأراضي والموارد الطبيعية والموارد المالية. ويُعد هذا النوع من التنوع مصدراً للتكامل ويفتح نافذة من الفرص في التعاون التجاري. وهناك بالفعل بعض المشاريع المشتركة بين دول منظمة التعاون

الإسلامي. يجب تصميم وتنفيذ سياسات لتحفيز التعاون التجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجال الاستثمار الزراعي، حيث إنه يزيد بصورة مباشرة التجارة بين دولتين على الأقل من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. فقد تكون إزالة تأثيرات العمل على سبيل المثال، إجراء ملموساً في السياسة العامة والذي يُمكن أن يُسهم في التعاون التجاري.

سيسهل التعاون غير التجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من حيث الخبرة الفنية والمهارات ومعايير السلامة التجارة البينية داخل منظمة التعاون الإسلامي في المنتجات الزراعية. تمتلك الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بطبيعة الحال مجموعة متنوعة من معايير السلامة وأنظمة معلومات السوق والمؤسسات السوقية وأسهم رأس المال البشري. لهذا السبب، على الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إيلاء اهتمام خاص للسياسات التي من شأنها دعم المشاركة الفعالة لحالات أفضل الممارسات في مجال الزراعة والتجارة الزراعية.

علاوة على ذلك، يتماشى هذا الموضوع مع القواعد الواردة في اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة. لذلك، يتعين على جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، العضوة أيضاً في منظمة التجارة العالمية، الانتباه إلى جوانب التعاون التجاري وغير التجاري.

**التوصيات المتعلقة بالسياسات 3: الترويج لخفض التعريفات الجمركية والترتيبات الثنائية في المنتجات الرئيسية (مثل السكر واللحوم و مواد التغذية للحيوانات والبذور الزيتية والحيوانات الحية)**

#### الأساس المنطقي:

وفقاً لاتفاقية منظمة التجارة العالمية، يُعد تخفيض التعريفات الجمركية ضرورة للتجارة متعددة الأطراف والإقليمية والثنائية. يتعين على الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من أجل تحقيق نظام تجاري أكثر ملاءمة الامتثال لقواعد التجارة العالمية.

لوحظت حماية عالية للتعريفات داخل منظمة التعاون الإسلامي بالنسبة لأقسام المنتجات الرئيسية والمنتجات (المُحددة في التقرير البحثي مثل السكر واللحوم والمواد الغذائية للحيوانات والبذور الزيتية والحيوانات الحية) والتي من شأنها أن تكون فعالة للغاية في تعزيز التجارة الزراعية البينية داخل منظمة التعاون الإسلامي. ستستفيد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خفض التعريفات الجمركية، خاصة في أقسام المنتجات الرئيسية والمنتجات المحددة على أساس نمو الطلب البيني داخل المنطقة والحصة التجارية البينية المنخفضة داخل المنطقة.

تمت الإشارة في التقرير البحثي إلى أن نسبة كبيرة من أزواج الدول المصدرة والمستوردة والتي تتطابق مع كونها شركاء محتملين في التجارة المتبادلة المنفعة، ليس لديها اتفاقيات تجارية مع بعضها البعض حتى الآن. وبالتالي، هنالك مجالاً كبيراً لتحسين الأداء التجاري والفوائد المرتبطة به للدول الأعضاء من خلال اتفاقات ثنائية يتم الشروع فيها لتغطية المنتجات (الحيوانات الحية واللحوم والسكريات و مواد التغذية للحيوانات والبذور الزيتية) المحددة في التحليل.

**التوصيات المتعلقة بالسياسات 4: تطوير وتنفيذ الترتيبات التجارية متعددة الأطراف (مثل TPS-OIC) (نظام الأفضلية التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي)) بهدف المساهمة في تطوير التجارة الزراعية التعاونية والمستدامة.**

#### الأساس المنطقي:

يمكن أن يساعد تطوير وتنفيذ خطط الوصول إلى الأسواق التفضيلية، بالإضافة إلى إبرام المزيد من الاتفاقيات/الترتيبات التجارية داخل الأقاليم وعبر الأقاليم البلدان الأعضاء على الاستفادة من الديناميكيات القوية الإقليمية للتبادل التجاري الزراعي من خلال

التعاون مع الشركاء الإقليميين لتحرير التجارة الزراعية على الأسهم التفضيلية مع تقليل إمكانية تغيير تكاليف التجارة التي يمكن أن تنشأ عن استخدام التفضيلات أو الاتفاقيات الإقليمية. وفي هذا الصدد، يعطي نظام التجارة التفضيلية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (TPS-OIC) (نظام الأفضلية التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي) فرصة هامة لبدء مثل هذا الأساس لتحرير التجارة الزراعية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

التوصيات المتعلقة بالسياسات 5: تعزيز قدرة الدول الأعضاء على جمع بيانات التجارة الزراعية وإدارتها ونشرها بهدف تصميم سياسات تجارية زراعية سليمة وقائمة على الأدلة.

#### الأساس المنطقي:

تُعوق محدودية توافر البيانات الموثوقة والمتسقة في الوقت المناسب بشأن التجارة الزراعية اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة من قبل كل من الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص في الدول الأعضاء. هناك بعض المبادرات الهامة تحت مظلة منظمة التعاون الإسلامي مثل اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي (OIC-StatCom) والبوابة الإلكترونية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICDT) والمُسماة بـ"خريطة التجارة لمنظمة التعاون الإسلامي". قد يتم تصميم وتنفيذ مشاريع جديدة إلى جانب الاستفادة بصورة أكثر فاعلية من الأدوات الحالية، لتحديد مدى توافر البيانات والمشكلات المتعلقة بالموثوقية في تدابير سياسة التجارة الزراعية في جميع أنحاء منظمة التعاون الإسلامي.

الأدوات اللازمة لتنفيذ التوصيات المتعلقة بالسياسات:

مجموعة عمل الكومسيك للزراعة: توصي مجموعة العمل في اجتماعاتها اللاحقة بتوضيح مجالات السياسات المذكورة أعلاه بمزيد من التفصيل. قد تعقد مجموعات عمل الزراعة والتجارة التابعة للكومسيك اجتماعات/أبحاث مشتركة حول سياسات التجارة الزراعية.

تمويل مشروعات الكومسيك: في إطار تمويل مشاريع الكومسيك، يدعو مكتب تنسيق الكومسيك لمشروعات سنوياً؛ بحيث يتسنى للدول الأعضاء المشاركة بمجموعات العمل، في إطار تمويل مشروع الكومسيك، تقديم مشروعات تعاون متعددة الأطراف تمولها المنح المقدمة من مكتب تنسيق الكومسيك. وبالنسبة للمجالات الخاصة بالسياسات المذكورة أعلاه، يمكن للدول الأعضاء الاستفادة من آلية تمويل مشاريع الكومسيك، ولمكتب تنسيق الكومسيك أن يقوم بتمويل المشاريع الناجحة هذا الصدد. قد تشمل هذه المشاريع تنظيم الندوات والبرامج التدريبية والزيارات الدراسية وتبادل الخبراء وعقد ورش العمل وإعداد الدراسات التحليلية وتقييم الاحتياجات والمواد/الوثائق التدريبية وغيرها.

معهد التوحيد القياسي والمعايير للدول الإسلامية (SMIIC) ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (SESRIC): يُمكن استخدام مرافق معهد التوحيد القياسي والمعايير للدول الإسلامية ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مثل اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي، واللجان الفنية التابعة للمعهد، وما إلى ذلك).

\* \* \* \* \*

\* \* \* \* \*